مقبرتا اليرزة وعنجر فتحتا قضية المفقودين على مصراعيها
المدافن الجماعية تتوزع في كل لبنان والمطلوب نبشها ولجنة تحقيق

كتبت مي عبود ابي عقل : النهار 2005/12/7

"ذاب الثلج وبان المرج". رحيل القوات السورية عن لبنان فتح المجال لكسر الصمت الرهيب الذي كان يجثم ثقيلا على قلوب شهود عيان ارتضوه كي لا يتحولوا هم ايضا امواتا، واكد المعلومات وجود مقابر جماعية في انحاء عدة في لبنان. اليرزة وعنجر هما البداية، لكن قائمة المدافن الجماعية والفردية في مناطق اخرى طويلة وغير معروفة نهايتها. لا يغيب عن بال اللبيب التوقيت المريب لنبش مقبرة عنجر على الرغم من توافر المعلومات عنها للمسؤولين الكبار في الحكومة منذ ستة اشهر واعطائهم التعليمات لمن اخبروهم بضرورة "كتم المعلومات موقتا الى حين حلول الوقت المناسب" على ما اجمع عليه اهالي المنطقة.

اما بالنسبة الى عائلات المفقودين والمخطوفين مما يهمهم هو اكل العنب وليس قتل الناطور. اراد البعض تسييس الموضوع او استخدامه لغايات ومصالح شخصية محددة، هو آخر همومهم. المهم بالنسبة اليهم ان الموضوع فتح في النهاية على مصراعيه، وتجب معالجته نهائيا وبكل جوانبه وتشعباته اللبنانية والاقليمية،

وكشف مصير ابنائهم وازواجهم احياء كانوا او امواتا، وقرار المسامحة والعفو هو في يدهم، ولا يعترفون بقانون العفو الذي اباحه مسؤولو اليوم زعماء ميليشيات الخطف بالامس، لان الخطف جريمة متمادية لا يشملها العفو بحسب القوانين الدولية. وعلى الدولة اللبنانية بكل سلطاتها التنفيذية والنيابية والقضائية تحمل مسؤولياتها كاملة، لان الاهالي ومن يدعمهم من هيئات المجتمع الدولي وجمعيات حقوق الانسان المحلية والعالمية، لن يسكتوا بعد الآن ولن يجرجروا مأساتهم الى ما لا نهاية كرمى لاحد.

مدافن التقرير

الفصل بين ملفي المجازر الجماعية والمفقودين اللبنانيين اصبح صعبا، خصوصا في ضوء المعلومات التي كشفها الاطباء الشرعيون الذين عاينوا رميم العظام في عنجر واعربوا عن اعتقادهم انها تعود الى السنوات الممتدة بين 1984 و1990، وهي الفترة الذهبية لاعمال الخطف خلال الحرب اللبنانية. لكنهما لا يتعارضان طبعا مع ملف المعتقلين في السجون السورية وضرورة متابعة الملف الى النهاية. مع الاشارة الى ان العديد من الملفات المقدمة منذ بدء اعتصام اهالي المعتقلين في ايار الفائت قبالة مبنى بيت الامم المتحدة في وسط بيروت، تتعلق باشخاص خطفوا على حواجز في لبنان وفقد الاهالي اثرهم وباتت لديهم شكوك في امكان وجودهم في سوريا.

نبش المدافن في اليرزة وعنجر والضجة الكبيرة التي اثارها، أعاد فتح باب قضية المخطوفين والمفقودين على مصراعيه، وأيقن الاهالي ان الفرصة اصبحت اليوم سانحة للدخول على خط الدولة اللبنانية والنفاذ الى المسؤولين،

خصوصا ان الرئيس فؤاد السنيورة لم يحدد حتى اليوم موعدا للقاء " لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين " بعكس " لجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية ".

وتجدر الاشارة الى ان ذكر هذه الجرائم ضد الانسانية ليس الاول من نوعه في لبنان وخصوصا على الصعيد الرسمي. فقد سبق ان وردت عبارة مقابر جماعية في التقرير الذي صدر في 25 تموز 2000 ووضعته " لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين " التي شكلها رئيس الحكومة في حينه سليم الحص برئاسة العميد الركن سليم ابو اسماعيل، وجاء حرفيا في الفقرة الثالثة من بند "الاستنتاج" : "حيث ان كل التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية متبادلة خلال فترة الاحداث، وقد ألقيت الجثث في اماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال

والبقاع، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الاشرفية ومدافن الانكليز في التحويطة، كما تم القاء البعض منها في البحر(...)".

وفي حديث الى " النهار " نشر في 3 آب 2000 اكد العميد ابو اسماعيل "اكتشاف مدافن جماعية في عدد من المناطق اللبنانية مثل مدافن التحويطة ومار نوهرا ومار متر وجبانة الشهداء وفي منطقة المرامل والحرج والكرنتينا حيث عمد اصحاب احد العقارات الذين كانوا ينوون انشاء مبنى هناك الى نقل الجثث بالشاحنات ورميها في وادي الجماجم. وكان بعضها يرمى في الآبار، كما وجدت بعض الجثث المتفرقة ملقاة هنا وهناك في الجبال والحقول. الى مقابر جماعية في المناطق التي شهدت حروبا ونزاعات مثل سوق الغرب والشوف وتل الزعتر (...)". كما لفت الى ان " هناك بعض المدافن الجماعية التي يعرف القيمون عليها اسماء الاشخاص الذين دفنوا فيها (...)". وعرض علينا في حينه صورا لعظام ومقبرة جماعية تحاشت " النهار " نشرها احتراما للموتى والشهداء.

لجنة مختلطة

اذاً، اذا كانت الحكومة اللبنانية ولا سيما الرئيس فؤاد السنيورة ينوي حقا "متابعة قضية المقابر الجماعية الى النهاية " على ما صرح به عقب لقائه النائب العماد ميشال عون اول من امس، فقد اصبحت لديه مادة مهمة للانطلاق في اعمال الاستقصاء والاستكشاف "، اضافة الى ضرورة انشاء لجنة خاصة من قضاة ومحققين غير مرتهنين لاحزاب شاركت في الحرب مطعمة بمحققين دوليين او مندوبين عن المنظمات الحقوقية والانسانية الدولية (لان التجارب علمتنا ان الدولة لن تطلب لجنة دولية صرفة)، تتولى اجراء تحقيقات مع العناصر التي كانت موجودة على الحواجز ونفذت اعمال الخطف وتكشف عن اماكن اخفاء ضحاياها الابرياء او الجهات التي سلموا اليها في سوريا او اسرائيل او اي بلد آخر.

بهذه الطريقة فقط يقفل ملف المفقودين في لبنان، والحديث عن نكء جروح الماضي واستعادة الحرب هو كلام في الهواء وادعاء يلجأ اليه المتقاعسون عن اداء أهم واجباتهم ومسؤولياتهم القانونية والانسانية، تجاه امهات عصر الالم قلوبهم الدامية وحرقت الدموع عيونهن حتى اعمتها، وما لايقل عن 17000 عائلة لم يزر العيد بيوتها ولم يقرع الفرح ابوابها منذ عقود. والحقيقة الاكيدة، مهما تكن جارحة ومرة، هي السبيل الوحيد الى راحة الضمير وهدوء البال.